



أزمة الرهائن الغربيين وتأثيرها في العلاقات الإيرانية الغربية

دراسة تاريخية ١٩٧٩-١٩٩١

د. عبد الرزاق خلف محمد الطائي

مدرس/قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية/مركز الدراسات الإقليمية

جامعة الموصل

abdalrazaq_kh_m@yahoo.com

تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/٤/١٩

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٢/٢٢

مستخلص البحث

استخدمت ايران موضوع خطف الرعايا الغربيين كرهائن والإفراج عنهم كأداة من أدوات الضغط السياسي، اذ بدأ اختبارها في طهران نهاية عام ١٩٧٩ بعد احتجاز موظفي السفارة الامريكية ، ثم انتقل توظيفها في لبنان، وحتى نهاية عام ١٩٩١ تاريخ غلق ملف احتجاز الرهائن كان هذا الملف احدى ابرز الملفات العالقة في العلاقات الايرانية مع الدول الغربية. استطاعت ايران نتيجة اتباعها هذه السياسة من تحقيق مجموعة من الأهداف التي عكست مصالحها الأساسية مع الغرب، ومن هنا فان دراسة هذه الموضوع يعد في احد جوانبه دراسة لإشكالية العلاقات الايرانية مع الدول الغربية .

الكلمات المفتاحية: الرهائن ، ايران ، الولايات المتحدة الامريكية . الغرب .



Western hostages Crisis and its impact on Iran-West Relations 1979-1991 A Historical Study

By: Dr. Abdalrazaq Kh. Mohammed

**Lecturer , Political Strategic Dept./ Regional Studies Center ,
Mosul University
abdalrazaq_kh_m@yahoo.com**

Abstract

Iran used kidnapping and releasing Western hostages as a way of political pressure. Then it was first tested in Tehran at the end of 1979 after of the US Embassy personnel were taken hostage. Later, it was applied in Lebanon to the end of 1991, where hostage detaining came to an end which was of the more important equivocal issues In Iranian- Western relations. Result on this policy, Iran achieved a lot of objectives which reflect its basic interest with the West; Thus, studying this matter is as surveying the problematic of Iran's relation with Western states.

Keywords: Hostages, Iran, United States of America, the West.



تعددت أدوات السياسة الخارجية الإيرانية في تعاملها مع القضايا والازمات القائمة التي بينها وبين الدول الغربية ، وكان اختطاف الرهائن أداة من أدوات السياسة الخارجية الإيرانية بعد إعلان قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩ ، وأحد الملفات الساخنة في العلاقات الإيرانية - الغربية منذ نهاية ١٩٧٩ عام حتى نهاية عام ١٩٩١ وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية . إذ بدأت هذه السياسة في طهران عام ١٩٧٩ ثم انتقل توظيفها في لبنان خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي أثناء الحرب الأهلية.

يهدف هذا البحث لكشف مدى فاعلية استخدام سياسة خطف الرهائن كوسيلة لتحقيق مجموعة الأهداف التي تعكس المصالح الأساسية الإيرانية مع الغرب ، ومدى تأثير هذه السياسة في علاقات إيران مع الدول الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا .

يغطي البحث المدة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٩ عام نجاح الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية فيها وحتى عام ١٩٩١ تاريخ تسوية وإنهاء ملف الرهائن بين إيران والغرب، وقد استخدم المنهج التوثيقي الوصفي في البحث دون إغفال الجانب التحليلي في الكتابة . قسم البحث الى ثلاث مباحث رئيسه وخاتمة اشتملت على أهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث. اما المباحث فهي:

المبحث الأول: أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران .

المبحث الثاني: إيران والرهائن الغربيين في لبنان .

المبحث الثالث: تسوية ملف الرهائن بين إيران والغرب .

المبحث الأول : أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران :



بعد أكثر من ثمانية أشهر من نجاح الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية في إيران في ١١ نيسان/أبريل ١٩٧٩، وصل محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) شاه إيران السابق إلى مدينة نيويورك الأمريكية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ قادماً من مصر، لإجراء المزيد من التشخيص والعلاج الطبي في أحد مستشفياتها كونه يعاني من مرض السرطان^(١).

كانت العلاقات الإيرانية الأمريكية حتى ذلك الوقت مستمرة وكان عدد من وزراء وأعضاء الحكومة الإيرانية البارزين يحملون الجنسية الأمريكية، مثل وزير الخارجية إبراهيم يزدي و وزير الدفاع مصطفى جمران، و وزير الدولة والمتحدث باسم الحكومة المؤقتة عباس أمير انتظام، كما كانت الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية بين الجانبين التي عقدت في عهد الشاه قائمة في العهد الجديد^(٢).

انزعجت أوساط شعبية ورسمية في إيران من وجود الشاه في الولايات المتحدة، وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ قدم وزير الخارجية الإيراني إبراهيم يزدي احتجاجاً رسمياً للولايات المتحدة على قرار قبولها دخول الشاه أراضيها^(٣)، وزعم أعضاء آخرون في الحكومة الإيرانية أن وجود الشاه في أمريكا إنما هو مؤامرة للإطاحة بالثورة لذا لا بد من عمل لحماية النظام الجديد.

تظاهر عدد كبير من الطلاب الإيرانيين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ أمام مبنى السفارة الأمريكية في طهران احتجاجاً على استضافة الولايات المتحدة للشاه ومنحه حق العلاج، وفي صباح ذلك اليوم عند الساعة العاشرة والربع اقتحم المئات من الطلبة السفارة الأمريكية بدعم من رجال الحرس الثوري بعد أن انسحبت الشرطة الإيرانية من حول السفارة، واقتاد المقتحمين أكثر من ثلاث وخمسون من الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن مع مساعديهم^(٤).

لم تعرف الخلفية التنظيمية لمجموعة الطلاب المقتحمين للسفارة، إذ يشار إليهم بشكل عام بوصفهم "الطلاب السائرون على خط الإمام"، وهو وصف لا يعكس انتماءً تنظيمياً محدد لكنه يعكس التزامهم بمنهج مرشد الثورة الخميني



،الذي أدلى في اليوم التالي ببيان أعرب فيه عن تأييده ورضاه عن عملية الاقتحام ووصفها بأنها " ثورة داخل الثورة " ، وبأنها "الثورة الثانية " و امتدح القائمين بها ووصفهم " بالرجال الشباب" اما الرهائن فعدّهم " أسوء مجرمين " ووصفهم بـ " أعداء الله وأعداء الشعب " (٥). وألغت ايران في اليوم نفسه أي في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ معاهدة التعاون مع الولايات المتحدة الموقعة عام ١٩٥٩ (٦).

عارض رئيس الحكومة الإيرانية المؤقتة المهندس محمد مهدي بزرگان عملية حجز الرهائن وكانت احد أسباب استقالته ، الذي سرّبها المجلس الثوري الإيراني وبدأ بتسيير الأمور في البلاد(٧). وكان من المنطقي ان تكون هناك أسباب جوهرية لعملية احتجاز الرهائن ويمكننا إيجازها بالاتي (٨):

-مطالبة الإدارة الأمريكية بإبعاد الشاه من أراضيها أو تسليمه إلى إيران لمحاكمته.
-استرداد الأموال التي أودعها الشاه في البنوك الأمريكية وهي تتجاوز الآلاف من الملايين .

-الخوف من انقلاب مدعوم من قبل أمريكا ، اخذين في الاعتبار أحداث عام ١٩٥٣ على حكومة محمد مصدق.

-القضاء على سيطرة السفارة الأمريكية التي كان يعتقد في فكر قادة الثورة انها الحاكم في مدة مدة حكم الشاه حيث كانوا يطلقون عليها "وكر الجواسيس"
-توحيد صفوف الشعب تحت لواء محاربة أمريكا التي أطلق عليها لقب الشيطان الأكبر .

هكذا بدأت أزمة الرهائن لتكون من أصعب الأزمات السياسية وأكثر المسائل تأثير في طبيعة ونوعية علاقات إيران مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي رفضت بحث المطالب الإيرانية وتمسكت بضرورة الإفراج عن الرهائن، وفي الوقت نفسه أدرك الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (James Carter) (١٩٧٧-١٩٨١) بعد استقالة حكومة مهدي بزرگان وخطاب مرشد الثورة الخميني المؤيد لعملية الاستيلاء على السفارة ، أنه لابد من التعامل مع الأخير والمجلس الثوري



في إيران^(٩) لذا تحركت ادارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر على عدة مسارات من اجل اطلاق سراح الرهان واتبعت عدة وسائل وفي مقدمتها : المجال الدبلوماسي اذ أرسل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، النائب العام السابق رمزي كلارك (Ramsey Clark) ، و مدير المخابرات وليام ميلر (William Miller)، إلى إيران للتفاوض من اجل اطلاق سراح الرهائن لكن مرشد الثورة الخميني رفض مقابلتهم^(١٠). بعد أن فشلت بعثة كلارك في التعامل مع المسؤولين الإيرانيين ولقاء مرشد الثورة أقدمت إدارة كارتر خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ باتخاذ مجموعة من القرارات من اجل عزل إيران سياسيا واقتصادي^(١١) ومن هذه القرارات الاتي :

_ اوقفت الحكومة الأمريكية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ شحنة من قطع الغيار العسكرية لإيران.

_ تم حضر استيراد النفط من إيران في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.

_ صوت مجلس النواب الأمريكي وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بالإجماع على حظر المساعدات الخارجية، والمساعدات العسكرية على إيران .

-امر كارتر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بتجميد الودائع الإيرانية في البنوك الأمريكية وفروعها الخارجية^(١٢).

وردا على ذلك أعلنت الحكومة الإيرانية إغلاق المجال الجوي والمياه الإقليمية الإيرانية أمام الطائرات وسفن الشحن الأمريكية^(١٣)، و أفرجت السلطات الإيرانية بين ١٨-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ عن ثلاثة عشر رهينة واغلبهم من النساء والزنوج^(١٤).

لجأت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي الذي اصدر في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ قرار يدعو إلى الإفراج عن الرهائن، والتسوية السلمية للخلافات بين الولايات المتحدة وإيران^(١٥)، وكلف الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهيم (Kurt Waldheim) (١٩٧٢-١٩٨١)، بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن



الازمة، وتشكلت اللجنة من خمسة أعضاء ولكنها أخفقت في أداء مهمتها. ولجأت الولايات المتحدة إلى محكمة العدل الدولية، مطالبة إصدار أوامر تحفظيه منها للإفراج عن الرهائن، واستجابت المحكمة للطلب الأمريكي، وأصدرت أمرها في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ الذي أقرت فيه انتهاك إيران لاتفاقتي فينا لعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١ والعلاقات القنصلية ١٩٦٣، واتفاقية حماية الدبلوماسيين من الإرهاب لعام ١٩٧٣، واتفاقية الصداقة والحقوق القنصلية المبرمة بين البلدين عام ١٩٥٥ وطالبت المحكمة إيران، بضرورة إعادة مباني السفارة والقنصليات الأمريكية إلى سيطرة الولايات المتحدة، والإفراج الفوري عن الرهائن، وتأمين مغادرتهم إيران ولكن إيران لم تعبأ بقرار المحكمة المذكورة، كما لم تحضر إجراءات نظر القضية، وإنما اكتفى وزير خارجيتها بإرسال برقية إلى رئيس المحكمة يقرر فيها أنها غير مختصة بنظر هذه القضية، على أساس أن بحث هذه القضية يتطرق بالضرورة إلى الثورة الإسلامية وسياساتها، مما يدخل في صميم الاختصاص الداخلي لإيران، ولا يجوز للقضاء الدولي التصدي له وأشار الوزير الإيراني أيضاً، إلى أن بحث المحكمة لهذه القضية (الإفراج عن الرهائن) يقتضى بحثها الجرائم التي ارتكبتها الولايات المتحدة في حق الشعب الإيراني، ومساندتها للشاه^(١٦)

صعدت الإدارة الأمريكية برنامج العقوبات ضد إيران ففي ٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٠ تم فرض حظر التصدير على إيران (باستثناء الغذاء والدواء)؛ والغت جميع تأشيرات دخول الإيرانيين للولايات المتحدة ، وأعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق السفارة الإيرانية في واشنطن، فضلاً عن خمس قنصليات إيرانية أخرى ،وأصدرت أوامرها بمغادرة جميع الدبلوماسيين الإيرانيين والبالغ عددهم خمس وثلاثون شخص، فضلاً عن إبعاد ٢٠٩ طالب من طلبة البعثات العسكرية الإيرانية . وهدد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر باتخاذ " إجراءات أخرى " إذا لم يتم الإفراج عن الرهائن فوراً^(١٧).



جاء الرد الإيراني في اليوم التالي عن طريق مرشد الثورة الإيرانية الخميني الذي علق على قرار الولايات المتحدة بقطع العلاقات مع إيران بأنه "بشارة خير"، ودعا جميع الإيرانيين بالاحتفال بهذه المناسبة^(١٨).

أصبح واضحاً لإدارة كارتر أن الجهود الدبلوماسية والسياسية قد فشلت، وعدم وجود نهاية لهذه الأزمة في المدى المنظور لذا أعطى الرئيس الأمريكي الضوء الأخضر لتنفيذ المهمة العسكرية المعدة مسبقاً لتحرير الرهائن والتي أطلق عليها عملية مقلب النسور (Operation Eagle Claw) والتي نفذت في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٠ وفق الخطة المرسومة لها ، وهي إغارة ثمان طائرات هليكوبتر عسكرية والقيام الهجوم بالإنزال على مبنى السفارة الأمريكية في طهران وإنقاذ الرهائن ثم الانسحاب إلى الصحراء الإيرانية وكانت تنتظر هناك ست طائرات أخرى لتقديم الدعم الاسناد ، الا أن الذي حصل هو اصطدام احد المروحيات الأمريكية بطائرة حربية أخرى تابع لسلح الجو في الصحراء الإيرانية مما نتج عنه فشل المهمة ومقتل ثمانية جنود أمريكيان^(١٩).

بعد فشل المحاولة ومن أجل ردع أي محاولة أمريكية أخرى للإنقاذ نقلت السلطات الإيرانية الرهائن على الفور خارج مبنى السفارة الأمريكية في طهران ، و في غضون أربع وعشرين ساعة تم توزيع الرهائن على عدة أماكن في إيران فالبعض منهم نقل إلى الجنوب والآخر إلى المناطق الجبلية في الشمال^(٢٠). وفي اليوم التالي عقد مرشد الثورة مؤتمراً صحافياً في مقر السفارة وكان صادق خلخالي عضوم مجلس الشورى واول مدعي عام إيراني بعد الثورة مسؤول عن المؤتمر الذي عرض خلاله رفات الجنود الأمريكيان القتلى ، والذي عد من وجهة النظر الغربية انتهاكا لمعايير حقوق الإنسان بسبب عرض خلخالي الساخر من الحادث^(٢١).

قضى الرهائن فصلي الربيع والصيف في مناطق الشمال والجنوب من إيران وبحلول نهاية فصل الصيف، نقل جميع الرهائن مرة أخرى إلى طهران. وفي ٢٧



تموز/يوليو ١٩٨٠، توفي الشاه في القاهرة ولم تؤثر وفاته بأي شكل من الأشكال على الأزمة^(٢٢).

كانت هناك معارضة داخلية في إيران حول إدارة ملف الرهائن ، فقد رأى العديد من أعضاء مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) ان الرهائن ينبغي ان يحاكموا في المحاكم الإيرانية ومنهم النائب إبراهيم يزدي ، اذ دعا لمحاكمة علنية للرهائن.

أما الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر فكان يميل لصالح التفاوض مع أمريكا بشأن الإفراج عن الرهائن منذ توليه منصبه في شباط /فبراير ١٩٨٠. و كان وزير خارجيته صادق قطب زاده أيضا مؤيدا لإجراء المفاوضات وإطلاق سراح الرهائن بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفائها.

اما مرشد الثورة الايرانية فقد إعلان قبل شهرين من انتخابات الرئاسة الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ أربعة شروط لإطلاق سراح الرهائن وهي^(٢٣):

- يتوجب على الإدارة الأمريكية إعادة ثروة الشاه المودعة في المصارف الأمريكية .
- إلغاء كافة الدعاوى المالية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية ضد إيران .
- رفع الحجز عن الأصول المالية الإيرانية المحفوظة في البنوك الأمريكية .
- عدم التدخل في شؤون إيران الداخلية بأي شكل من الأشكال .

بعد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، رأت إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ان لديها فرصة قوية لتأمين الإفراج عن الرهائن قبل الانتخابات الأمريكية. أما الحكومة الإيرانية وخاصة الرئيس ابو الحسن بني صدر ووزير خارجيته قطب زاده كان يأملأ في إنهاء ملف الرهائن وخاصة وان إيران كانت تخوض حرباً ضد العراق و هي تعاني من عقوبات اقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بسبب أزمة الرهائن . اما الحملة الانتخابية للمرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية رونالد ريغان فقد هاجمت الرئيس الأمريكي كارتر من خلال وسائل الاعلام بسبب عجزه في ايجاد حل لازمة الرهائن^(٢٤)، والذي بادر باستخدام الحكومة الجزائرية كوسيط للمفاوضات ،اذ تربط الأخيرة علاقات جيدة مع



إيران وخاصة بعد فتح الجزائر ملحق بسفارتها في واشنطن بهدف المساهمة في حل مشاكل الرعايا الإيرانيين المقيمين في الولايات المتحدة ، بعد إغلاق السفارة الإيرانية هناك^(٢٥).

أعلنت الحكومة الإيرانية أنها مستعدة للتعامل مع الوساطة الجزائرية التي نجحت في قيادة المفاوضات بين الجانبين ، لذا شكلت الدول الثلاث وفودها للمفاوضات وأقام الوفد الأمريكي الذي ترأسه وارين كريستوفر (Warren Christopher) نائب وزير الخارجية في الجزائر بينما كان الوفد الجزائري برئاسة وزير الخارجية الجزائري، و الذي تولى الاتصال بالوفد الإيراني ، ونقل وجهات النظر الأمريكية والإيرانية لكلا الجانبين، وقد شددت إيران من موقفها بشأن ممتلكاتها وأرصدها المجمدة في الولايات المتحدة، مما أفقد الأمل لدى معظم المراقبين، بالتوصل إلى اتفاق فيما تبقى لكارتر في البيت الأبيض، لكن إيران فاجأت العالم بالاتفاق يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ وتضمن الاتفاقية قسمين، في أولهما المبادئ العامة ، ويحتوي القسم الثاني على الآتي^(٢٦):

- تتعهد الولايات المتحدة بعدم التدخل في شؤون إيران السياسية أو العسكرية، بشكل مباشر أو غير مباشر .

- الإفراج عن الأموال والممتلكات الإيرانية المجمدة واتفق على أن تودع الولايات المتحدة ربع القيمة المتفق عليها (حوالي ثلاثة مليارات دولار) البنك المركزي الإنجليزي، تحول إلى إيران بإخطار من بنك الجزائر المركزي، فور تلقيه إخطار الحكومة الجزائرية، بأن الرهائن غادروا إيران سالمين أما بقية الأموال والأرصدة الإيرانية في البنوك الأمريكية أو فروعها في الخارج فتحول إلى إيران وفق جدول زمني.

-إحالة الدعاوى المالية لكلا الطرفين الأمريكي والإيراني على محكمة العدل الدولية. بناءً على الاتفاق اطلاق سراح الرهائن في ٢٠/١/١٩٨١ اي في اليوم الأول لتولي الرئيس رونالد ريغان (Ronald Reagan) (١٩٨١-١٩٨٩) مقاليد



السلطة في البيت الأبيض، وبذلك انتهت أزمة الرهائن التي أدت الى انقطاع علاقات إيران الدبلوماسية مع عدد من الدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقطعت العلاقات الكندية الإيرانية نتيجة الأزمة ايضاً فأتى انهاء الأزمة تمكن ٦ من الدبلوماسيين الأمريكيين من الحصول من السفير الكندي في طهران آنذاك كين تايلور (Ken Taylor)، على اللجوء السياسي حيث مكثوا في السفارة الكندية في طهران مدة شهرين و اثر ذلك توترت العلاقات بين البلدين، و قامت الحكومة الكندية بإعداد جوازات سفر كندية لهؤلاء الدبلوماسيين الستة، وقد ساعدهم ذلك في الهروب من إيران على متن طائرة بوصفهم مصوريين في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠. و بعد ذلك أغلقت السفارة الكندية في طهران وقُطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حتى العام ١٩٩٦ (٢٧).

أثرت أزمة الرهائن بشكل سلبي على العلاقات مع بريطانيا فعندما اقتحم الطلاب الإيرانيون مبنى السفارة الأميركية في طهران، اضطرت السفارة البريطانية إلى إغلاق أبوابها، ولجأت الدبلوماسية البريطانية إلى السفارة السويدية لتتخذ منها مقراً لرعاية مصالحها في إيران حتى عام ١٩٨٨. ومنذ ذلك الوقت والعلاقات بين البلدين لم تسر على وتيرة واحدة، بسبب الاتهامات المتعددة التي وجهها المسؤولون الإيرانيون إلى الحكومات البريطانية المتعاقبة، بالتدخل لتقويض النظام في إيران، لأن هؤلاء المسؤولين كانوا دائماً يلوحون بوثائق يمتلكونها تؤكد تدخل بريطانيا في شؤون إيران (٢٨).

اما فرنسا فقد خشيت من قيام إيران بتكرار حادثة الرهائن الاميركيين معها، فقامت باستدعاء سفيرها في طهران وجميع الفرنسيين الموجودين في إيران عام ١٩٨١ (٢٩).

المبحث الثاني : إيران والرهائن الغربيين في لبنان :



كان لإيران نفوذ عسكري وسياسي واسع في لبنان خلال عقد الثمانينيات الذي كان يشهد حرب أهلية وضعف في السلطة المركزية في لبنان. وكانت إيران وبتأثير دوافعها الفكرية (الأيديولوجية) من ناحية ، والبحث عن وسائل لتحقيق أهدافها في لبنان من ناحية أخرى وجدت منفعة من علاقتها مع سوريا ، وأطراف لبنانية أخرى كقوى بالوكالة في الصراع ضد الأعداء المشتركين المتمثلين بالأطراف الغربية ، لذلك تم تشكيل البنية التنسيقية المعروفة باسم المقاومة الوطنية اللبنانية، كجبهة عريضة للعناصر المدعومة من إيران وسوريا (٣٠) وخاصة بعد دخول الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان أثناء الغزو الإسرائيلي في حزيران /يونيو ١٩٨٢ (٣١)، وقد استطاع الحرس الثوري الإيراني من دمج القوى الإسلامية التي كانت تحت إشرافه في تنظيم سياسي وعسكري موحد باسم حزب الله (٣٢).

كان موضوع خطف الرعايا الغربيين كرهان في لبنان من الأساليب السياسية في الساحة اللبنانية خلال الحرب الأهلية فقد حصلت أكثر من ٧٥ عملية خطف طالت ما يقارب مئة محتجز من جنسيات مختلفة فقد تعرض ما يقارب الأربعين من هؤلاء للخطف في السنوات بين ١٩٨٢ و ١٩٨٩ وبعضهم قضا نحبه أثناء الاختطاف والحجز ، وكان المخطوفون سبعة عشر أمريكيا وأربعة عشر فرنسيا وثمانية بريطانيين وسويسري واحد، وقد انحصر خطف الرهائن في البداية بالشخصيات المهمة لكن بعد خروج الرعاية الغربيين وبخاصة الأمريكيان من لبنان جرى خطف أفراد عاديين للتأثير على الرأي العام الغربي والضغط على الحكومات الغربية وتحقيق مطالب الخاطفين (٣٣).

تبنّت منظمة تطلق على نفسها " الجهاد الإسلامي " مسؤولية عدد كبير من أعمال خطف الرهائن في لبنان ، ويعتقد المحللون ان هذه تتبع لحزب الله اللبناني ، و ان هذا التنظيم يعمل تحت إمرة الحرس الثوري الإيراني في لبنان (٣٤). لكن مسؤولون في حزب الله ينفون ارتباطهم بالتنظيمي مع هذه المنظمة وفي هذا المجال يقول حسن نصر الله: " ان عناصر الجهاد الإسلامي أخوة لنا لكن لديهم أسلوبهم



الخاص بهم ".، لكن الوقت نفسه اصدر الحزب بياناً في ١٢ ايار/ مايو ١٩٨٥ أيد فيه سياسة خطف الرهائن جاء فيه " ان اختطاف الرهائن الأمريكيين والفرنسيين ، تم في ظروف معينة حاولت فيها أمريكا وفرنسا حشر المستضعفين في الزاوية ، ومصادرة حريتهم وحقهم في تقرير مصيرهم ، فلم يكن أمامهم غير هذا الأسلوب الذي وجدنا له ما يبرره "(٣٥).

كانت إيران تعمل بحيلة وحذر شديدين، وتتنكر اي علاقة مباشرة لها بهذا الأمر. لكنها باستطاعتها لعب دور بتحريرهم ، وكان كافياً من ناحية أخرى أن يحتجز الرهائن في منطقة لبنانية تقع ضمن دائرة نفوذها، ان لها دور في عملية الاختطاف فضلاً عن ذلك فقد عزز وجود " مكتب الحركات التحررية " فيها هذا الاتهام، فهذا المكتب الذي كان في البداية وحدة من قوات الحرس الثوري، أنشئ بعد ستة أشهر من وصول هذه القوات ، وكانت مهمته دعم الثورات وحركات التحرر في جميع أنحاء العالم وبخاصة في العالم الإسلامي؛ وقد تولى الجنرال مهدي هاشمي (أحد المقربين من آية الله منتظري) رئاسة هذا المكتب، فقد لعب مهدي هاشمي دوراً مهماً في قضية الرهائن الغربيين في لبنان، وبالنسبة للعلاقات الأميركية - الإيرانية(٣٦).

أولاً : الرهائن الأمريكيان في لبنان .

أعلنت الإدارة الأمريكية ان إيران احد الدول الداعمة للإرهاب في لبنان من خلال قيامها او مساندتها في تفجير مبنى السفارة الأمريكية في بيروت في ٢٣ تشرين لأول/ أكتوبر ١٩٨٣ وكذلك مبنى مشاة البحرية الأمريكية في بيروت، (كما يقوم النظام الإيراني بصورة مباشرة وغير مباشرة في عمليات خطف المواطنين الأمريكيان ومواطني الدول الأخرى الصديقة والحليفة للولايات المتحدة)، لذلك قامت الادارة الامريكية بفرض حظر تصدير أي بضائع بما فيها السلاح إلى إيران في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤(٣٧).



كان تجار السلاح العالميين يقومون بمحاولات وبإيعاز من إيران لشراء أسلحة لها فبحلول صيف ١٩٨٤ تلقى قسم الشرق الأوسط في وكالة المخابرات الأمريكية ما بين ٣٠ إلى ٤٠ طلباً من الإيرانيين المقيمين في الخارج يطلبون فيها تقديم معلومات استخبارية مهمة حول الرهائن في مقابل إمداد إيران بطائرات هليكوبتر من طراز "بل" أو ١٠٠ صاروخ من طراز "تاو" وأشياء أخرى ، و بدأت ايران بالترويج لمسألة إطلاق سراح الرهائن في لبنان مقابل تزويدها بسلاح^(٣٨).

ومنذ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ انعقدت سلسلة من الاجتماعات ضمت كلا من يعقوب نيمرودي تاجر السلاح والملحق العسكري السابق لإسرائيل في إيران ، وتاجر السلاح الإيراني غوربانفار ، واميرام نير مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز ووادلف شويمو احد تجار السلاح واحد مستشارين رئيس الوزراء الإسرائيلي ، وذلك لمناقشة موضوع ايران والرهائن الأمريكيان في لبنان ، وقد انتهت تلك الاجتماعات إلى أن موضوع اطلاق سراح الرهائن وفتح حوار مع ايران يمكن ان يتم اذا وجدت تلك الخطة الدعم من الولايات المتحدة الامريكية.

حاول الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إنهاء مشكلة الرهائن في لبنان قبل انتخابات الكونكرس حتى يستخدمها كورقة في تعزيز موقف الجمهوريين والاحتفاظ بأغلبية في مجلس الشيوخ^(٣٩). لذلك فوض رونالد ريغان خلال تلك المدة مستشار الأمن القومي روبرت مكفارلين (Robert MacFarlan) ومساعدته جون بوينتدكستر (John Poindexter) والكولونيل اوليفر نورث (Oliver North) بمهمة التعاطي مع ملف الرهائن^(٤٠).

جرت اجتماعات سرية في كولون بألمانيا الغربية في نهاية آذار/مارس ١٩٨٥ شارك فيها ممثلون عن الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل فضلا عن تجار سلاح إيرانيين و إسرائيليين. كان دوافع تلك الاجتماعات هو فتح مناقشات مع إيران وإطلاق سراح الرهائن مقابل السلاح. كما قام الجنرال مهدي هاشمي بإجراء اتصالات مع السلطات الإيرانية بخصوص الرهائن الأمريكيين المختطفين في بيروت . وفي



أول تموز/يوليو ١٩٨٥ قدم الجنرال هاشمي للوسيط وتاجر السلاح الإيراني غوربانيفار العديد من المقترحات حول إطلاق سراح الرهائن منها : إجراء حوار مع مسؤول أمريكي ، ومناقشة موضوع البدائل مقابل إطلاق سراح الرهائن عوضاً عن المال . ونتيجة الاجتماعات تم التوصل الى اتفاق يقضي ببيع إيران وعن طريق إسرائيل ما مجموعه ٤٠٠٠ صاروخ من نوع " تاو" المضاد للدروع مقابل إخلاء سبيل خمسة من الأمريكيين المحتجزين في لبنان، وبالفعل تم إرسال ٩٦ صاروخاً من نوع "تاو" من إسرائيل الى إيران على متن طائرة DC-8 ، في آب/اغسطس ١٩٨٥ ، و دفع مبلغ مقدره ١٠,٤١٧,٢ مليون دولار أمريكي إلى الإيرانيين لحساب مصرف سويسري يعود إلى تاجر السلاح الإيراني غوربانيفار^(٤١) . فأطلق يوم ١٧ أيلول/ اغسطس ١٩٨٥ أحد الرهائن الأمريكيين، الأب بنجامين واير الذي كان قد أختطف قبل عام . و أشرف أوليفر نورث في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ على تسليم كمية إضافية من الصواريخ بلغت ٧٠ صاروخاً تم إرسالها من إسرائيل إلى إيران^(٤٢).

لم يتوقف الأمريكيون عند هذا الحدّ، فقد زار مستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت مكفارلين وأربعة مسؤولين آخرين العاصمة الإيرانية طهران في ايار/مايو ١٩٨٦ يحملون معهم الهدايا التي وصفها رئيس البرلمان الإيراني هاشمي رافسنجاني في حينها بأنها هدايا رمزية مثل كعكة على شكل مفتاح (لفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الجانبين) ونسخة من الإنجيل موقع عليها من الرئيس الأمريكي ريغان غير ان الهدية الحقيقية كانت طائرة محمل بالسلاح والمعدات العسكرية من اجل إنهاء محنة الرهائن في لبنان^(٤٣).

نجحت هذه الخطوة في إطلاق سراح الكاهن لورنس جينكو في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٦ ، واعقبها إطلاق سراح الرهينة جاكوبسون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦^(٤٤). وكاد ملف الرهائن الأمريكيان في لبنان يصل إلى نهايته لكن الجنرال مهدي هاشمي رئيس مكتب حركات التحرر التابع للحرس الثوري في جنوب لبنان نقل خبر الزيارة والتعاون الإيراني الأمريكي إلى علم دين إيراني هو الشيخ



محمد إسماعيل خليك ممثل اية الله منتظري في لبنان ، وكشف الشيخ "خليك" بدوره الخبر لمجلة الشرع البيروتية ، والتي أفشت المحادثات السرية بين "ماكفارلين" والسلطات الإيرانية والتي تحولت الى فضيحة سياسية عرفت بـ "إيران - غيت" او "إيران - كونترا"^(٤٥). و نشرت الصحف تفاصيل الصفقة السرية (التي كانت عبارة عن مخطط سري تعترزم فيها إدارة ريغان إكمال بيع أسلحة لإيران دون علم الكونكرس الأمريكي ولو عن طريق طرف ثالث هو إسرائيل واستعمال تلك الاموال لتمويل حركات "الكونترا" المناوئة للنظام الشيوعي في نيكاراغوا^(٤٦).

اثارة هذه القضية على ادارة البيت الأبيض، لذا تعيّن على رئيس مجلس الامن القومي اوليفر نورث ونائبه المثلول اما لجان التحقيق في الكونغرس ، حيث أعفيا من مهامهما في مجلس الأمن القومي وحل في رئاسة مجلس الأمن القومي فرانك كارولتشي^(٤٧). أما الجانب الإيراني فقد أدى كشف مهدي هاشمي عن صفقة الأسلحة مقابل الرهائن، إلى اعتقاله ومحاكمته^(٤٨).

لم يتوقف خطف الرهائن ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ تم اختطاف أربعة أمريكيين يعملون كأستاذة جامعيين في بيروت، وتم اختطاف المبعوث البريطاني تيري وايت (Terry White)^(٤٩). ليبقي موضوع الرهائن الغربيين في لبنان عالقا لأكثر من أربع سنوات أخر .

ثانيا: قضية الرهائن الفرنسيين في لبنان وتأثيرها في العلاقات الفرنسية الإيرانية
اختطفت منظمة " الجهاد الإسلامي " في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ نائب القنصل الفرنسي في لبنان مارسيل كارتون (Marcel Carton) ومرفقه مارسيل فونتان (Marcel Fontaine) ، وطالبت المنظمة بوقف إرسال الأسلحة الفرنسية إلى العراق وبعد يومين من الحادث تلقى القائم بالأعمال الفرنسي في طهران جان باران (Jean Baran) عرضا من الوزير المنتدب لشؤون الحرس الثوري محسن رفيق دوست للتدخل في قضية اطلاق الرهائن المخطوفين في لبنان مقابل تحسين العلاقات الفرنسية-الإيرانية ووضع عدة شروط لتحسين العلاقات منها^(٥٠):



_ تقيد حركة المعارضين الإيرانيين على الأرض الفرنسية وخصوصاً جماعة مجاهدي خلق.

_ إطلاق سراح أنيس النقاش ومجموعته المحكومين في فرنسا^(٥١).

_ وقف شحن الأسلحة إلى العراق.

_ إعادة مبلغ مليار دولار كان شاه إيران السابق محمد رضا بهلوي قدمها عام ١٩٧٥ للمشاركة لتخصيب اليورانيوم في فرنسا. EURODIF ببناء مشروع يوروديف.

فضلت الحكومة الفرنسية التوجه إلى دمشق للبحث في إمكانية التوسط لدى الخاطفين وخاصة بعد تعقد الأوضاع في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥ عندما أختطف فرنسيين آخرين: الباحث ميشال سورا والمراسل جون بول كوفمان. لذا أنشأ الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران (François Mitterrand) (١٩٨١_١٩٩٥) خلية أزمة للتعامل مع هذا الملف تحت قيادة كريستيان بروتو اذ رصد سراً لهذه الغاية مبلغ ٤,٥ مليون فرنك فرنسي بدءاً من حزيران/يونيو ١٩٨٥. وقد زار عدد أعضاء من الخلية مرات عدة لبنان ولم يحصلوا سوى على وعود بالتدخل سواء من جانب حركة أمل أو من جانب وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس، استعان الفرنسيون بعدها برئيس بلدية فرنسي من أصل لبناني هو الطبيب رضا رعد، الذي لجأ إلى أقربائه في بعلبك للتواصل مع الخاطفين، وحاول الدبلوماسي الفرنسي المعروف أريك رولو فتح قنوات تفاوضية مع طهران، لكن الإيرانيون أصروا على مطالبهم السابقة^(٥٢). وقدم "رجلي أعمال" إيرانيين مطالب أخرى للجانب الفرنسي تمثلت برغبة إيران بالحصول على صواريخ أكزوسيت Exocet، وصواريخ مضادة للدبابات من طراز رولان Roland، و قذائف مدفعية من طراز ١٥٥ ملم، بالإضافة إلى آلات عسكرية تنتجها فرنسا تملك إيران منها العشرات وهي بحاجة لقطع غيار لها. لكن الحكومة الفرنسية لم توافق على تبادل الرهائن مقابل تقديم الأسلحة للإيرانيين^(٥٣).



أنضم فرنسي آخر للائحة الرهائن في بيروت هو مارسيل كوداري في ٢٥ شباط /فبراير ١٩٨٦، وأعلنت منظمة الجهاد الإسلامي في ٥ آذار/مارس وفاة الرهينة الفرنسي ميشال سورا. و جرى في ٨ آذار/مارس ١٩٨٦ خطف فريق عمل شبكة Antenne 2 الفرنسية في بيروت المكون من فيليب روشو، جورج هانسن، أوريل كورنيا وجان لويس نورماندين ، وبالتالي أصبح هناك ثمانية رهائن فرنسيين في لبنان.^(٥٤)

تولي جاك شيراك (Jacques Chirac) رئاسة الحكومة الفرنسية في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٦ الذي رفض التفاوض مع الخاطفين وحصرها مع الجانب الإيراني، وبعد مفاوضات بين الجانبين ، تم الموافقة على إعادة التحويلات المالية الخاصة بمشروع يوروديف (EURODIF) لإيران، و واستبعاد عدد من قادة منظمة مجاهدي خلق وزعيمتهم مريم رجوي . ونتيجة لذلك أطلق سراح الصحافي فيليب روشو و المصور جورج هانسن في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٦. ومن اجل إطلاق سراح باقي الرهائن الفرنسيين عاد الحوار السري بين مستشار رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك وبين مقربين من رئيس الوزراء الإيراني مير حسين موسوي (١٩٨٢-١٩٨٩) ، في مدينة جنيف السويسرية اذ استمر الإيرانيون بمطالبهم وهي: وقف شحنات الأسلحة الفرنسية للعراق، وإلا فلن يكون هناك تحوّل في عملية إطلاق الرهائن في لبنان. وقد ظهرت مواقف فرنسية متصلبة من التفاوض مع الإيرانيين اذ رفض وزير الخارجية الفرنسي جان بارتراند ريمون لقاء نظيره الإيراني علي أكبر ولايتي فتوقفت المفاوضات^(٥٥).

في أيلول /سبتمبر ١٩٨٦ انفجرت عدد من العبوات الناسفة في العاصمة الفرنسية باريس، وأدت إلى مقتل ٦ وجرح ما يزيد عن ٥٠ شخصاً. وقد تحملت مسؤولية ذلك مجموعة تسمى ((لجنة التضامن مع السجناء السياسيين العرب والشرق أوسطيين))^(٥٦). وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ اغتيل الملحق العسكري الفرنسي الكولونيل كريستيان غوتيه، أمام السفارة الفرنسية في بيروت ، و في ٦



تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ تمّ عرض شريط فيديو مصور للرهائن الفرنسيين الثلاثة، فرانسوا كارتون، مارسيل فونتتين وجون بول كوفمان للضغط على الحكومة الفرنسية لمطالبتها بتغيير سياستها، لكنه بعد شهر من ذلك، وبالتحديد في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، حوّلت فرنسا الدفعة الأولى الى إيران من حصتها في مشروع يوروديف (EURODIF) والتي بلغت ٣٣٠ مليون فرنك فرنسي. لذلك تم إطلاق سراح ثلاث رهائن فرنسيين هم: أوريل كورنيا، مارسيل كوندرية و كميل سونتاغ، ولكن بقي أربعة رهائن. و تمّ الإبلاغ عن اختفاء الصحافي الفرنسي روجيه أويك في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ليرتفع عدد الرهائن الفرنسيين إلى خمسة^(٥٧).

ازداد التوتر بين الفرنسيين والإيرانيين اثر اعتقال أعضاء من اللجنة المتهمة بتفجيرات باريس في اذار/مارس ١٩٨٧ وكان من بينهم شاب لبناني يدعى (محمد مهاجر) وهو من أقارب الناطق الرسمي باسم حزب الله آنذاك إبراهيم امين السيد ، وآخر تونسي يدعى (فؤاد علي صالح) عرفت عنه السلطات الفرنسية كمسؤول عن شبكة حزب الله في فرنسا ، وأنه يعمل (بتوجيه من إيران) وبالتحديد من الناطق باسم السفارة الإيرانية في باريس (وحيد خوردي) والذي يرجح انه كان (يدير الاستخبارات السرية الإيرانية في باريس وضالع في التفجيرات). لذلك قررت السلطات الفرنسية اعتقال وحيد خوردي وتسليمه للقضاء الفرنسي فأصدرت أمرا بتطويق السفارة الإيرانية في باريس التي لجأ إليها وحيد خوردي، فردّ الإيرانيون بتطويق السفارة الفرنسية في طهران ووجهت اتهامات للسكرتير الأول الفرنسية بالتجسس^(٥٨) ليبدأ بذلك ما بات يعرف بـ"حرب السفارات"، لذا أعلنت فرنسا في ١٧ تموز/يوليو ١٩٨٧ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران^(٥٩).

بالرغم من قطع العلاقات بين الجانبين كان لوزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا قناة أخرى للتفاوض عن طريق شخص فرنسي يدعى جان شارل مارشيانى ، ورجل أعمال لبناني يدعى إسكندر صفا وعلى متن طائرة خاصة وكان الموفد الفرنسي



ينتقل مع اللبناني بين جنيف وبيروت ودمشق وطهران، برفقة الوسيط الإيراني الثنائي منوشهر غوربنيفار ومحسن كرغلو، وقد نجحت هذه الوساطة في إطلاق سراح كل من الفرنسيين روجيه أوليك وجان لويس نورمندي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، في بيروت حيث استقبلهما شارل مارشيانني وإسكندر صفا. وفي اليوم التالي أطلق سراح وحيد خورديجي الذي غادر باريس في مقابل إطلاق سراح الدبلوماسي الفرنسي بول توري. وبعد ذلك أفادت تقارير صحافية أن راداراً واحداً على الأقل وعدد منصات الصواريخ قد سلمها الفرنسيون إلى إيران، وهو الأمر الذي نفته فرنسا رسمياً^(٦٠).

لم تنته مسألة الرهائن الفرنسيين والمساخي لإطلاقهم. فقد لجأ رئيس الحكومة الفرنسي جاك شيراك إلى التواصل مع رجل الدين اللبناني الأصل الشيخ زين والذي ينشط في دولة السنغال، ويعرف بصلاته بלבنا وإيران. وتمكن الشيخ زين في ٤ أيار/مايو ١٩٨٨ من إطلاق سراح كل من مارسيل كارتون، مارسيل فونتنان، وجون بول كوفمان. إذ أفادت مصادر الاستخبارات الداخلية الفرنسية DST، أن الإدارة الفرنسية تعهدت بتسليم عدد من الأسلحة وإعادة دفعة أخرى من أموال برنامج يوروديف (EURODIF) إلى إيران، بعد أن تم توقيع اتفاقية لإعادة العلاقات الدبلوماسية إلى طبيعتها بين البلدين في يوم ٥ أيار/مايو ١٩٨٨^(٦١).

المبحث الثالث: تسوية ملف الرهائن بين إيران والغرب :

شهد أواخر عقد الثمانينيات وأوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين تحولات مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتزامنت مع تحولات داخلية في إيران كان لها أثر في العلاقات الإيرانية- الغربية ولعل أهمها : انتهاء الحرب



العراقية الإيرانية في آب/أغسطس ١٩٨٨، ووفاة مرشد الثورة الإيرانية الخميني في حزيران/يونيو ١٩٨٩، واجتياح العراق عسكريا للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ واندلاع حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وانتهاء الاتحاد السوفيتي أواخر عام ١٩٩١. وكان لهذه التحولات مجتمعة تأثيرها مباشر وغير مباشر في سياسة إيران الخارجية، إذ أن أوضاع إيران في بداية عقد التسعينيات بدت مختلفة تماماً عن أوضاعها في عقد الثمانينيات، فبعد وفاة مرشد الثورة الإيرانية الخميني في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٩، تم تعيين علي خامنئي مرشداً للثورة من قبل (مجلس خبراء القيادة) ^(٦٢) بينما انتخب علي أكبر هاشمي رفسنجاني في تموز/يوليو ١٩٨٩ رئيساً للجمهورية والذي بات يتمتع بصلاحيات أوسع اثر التعديل الدستوري لعام ١٩٨٩ ^(٦٣).

اتبع الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) سياسة براغماتية ^(٦٤) تهدف إلى إعادة النظر في التوجهات الأيديولوجية ولاسيما فيما يخص السياسة الخارجية ^(٦٥)، ووضع على قمة أولوياته إعادة بناء الاقتصاد الإيراني الذي تأثر جراء الحرب العراقية الإيرانية ^(٦٦). لذا أكد رفسنجاني على ضرورة تعديل النهج المتبع في السياسة الخارجية وعدم المغامرة في الساحة الدولية حسب وصفه، وبناء على ذلك كانت لبنان إحدى (الساحات) التي كان يجب أن تتغير فيها سياسة إيران الخارجية، وعدّ حل أزمة الرهائن في لبنان مفتاح تحسين علاقات إيران بالدول الغربية، وبناء على ذلك استبعد رفسنجاني الشخصيات الإيرانية التي تدعو إلى تصدير الثورة، وفي مقدمتهم علي أكبر محتشمي وزير الداخلية الإيراني، والمشرف على تشكيل حزب الله والمسؤول عن الملف اللبناني طوال عقد الثمانينيات والذي عارض إطلاق سراح الرهائن في لبنان وعدّ إطلاقهم كفيلاً بإحداث ((ردود فعل عنيفة داخلية وخارجية)) وخص بالذكر تيري وايت مبعوث الكنيسة الانكليزية مؤكداً ضرورة استمرار احتجازه بعدما عمل جاسوساً لحساب وكالة المخابرات المركزية طيلة ربع قرن ^(٦٧)، وطال الإبعاد قادة الحزب المرتبطين بمحتشمي وفي



مقدمتهم صبحي الطفيلي الأمين العام لحزب الله والمعارض لإطلاق سراح الرهائن^(٦٨)، وبعد وصول القيادة الجديدة في الحزب والتي كانت اقرب إلى موقف رافسنجاني في مسألة الرهائن، عمل عباس الموسوي الأمين العام الجديد لحزب الله للإفراج عن الرهائن الغربيين^(٦٩).

وظفت إيران المعطيات الإقليمية والدولية أثناء أزمة الرهائن، وكانت تعترم بالطبع ألا تعمل على إطلاق سراح الرهائن دون مقابل وفي هذا السياق جاء الإعلان عن تسوية جانب من الخلافات المالية الإيرانية الأمريكية والتي شملت إفراج الرئيس الأمريكي عن ٥٧٠ مليون دولار ودائع إيرانية مجمدة البنوك الأمريكية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. بعد أسبوعين على إطلاق الرهينتين الأمريكيتين فرانك رايد (Frank Ride) وروبرت بول هيل (Robert Paul Hill) في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وتبعها بعد ذلك إطلاق سراح الرهائن الباقي ففي اب/أغسطس ١٩٩١ أطلق سراح الرهينتين الأمريكيتين جون مكارثي (John McCarthy) وادور تراسي (Edwar Tracy) ^(٧٠). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أفرج عن توماس ثاذرلاند (Thomas Thadhirland)، ألآن ستين (Alan stien)، و جيسي تيرنر (Jesse Turnerr)، جوزف سيسيبو (Joseph Cisebeo) (أمريكيين) بالإضافة إلى البريطاني تيري وايت. أما آخر واقم رهينة تم الإفراج عنه فهو مراسل وكالة الأسوشيتد برس (تيري أندرسن) (Terry Andersen) حيث أفرج عنه في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بعد ٦ سنوات قضاها في الاعتقال^(٧١).

وبذلك أغلق ملف احتجاز الرهائن والذي حاولت إيران عن طريقه تحقيق قدر كبير من المكاسب. ففي الجانب الاقتصادي قامت المجموعة الأوروبية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بإلغاء كافة العقوبات المفروضة على إيران وقدمت لها مساعدات مالية وتكنولوجية ضخمة تجاوزت هذه المساعدات قيمة القروض



الخارجية التي كانت تسعى إيران من أجل الحصول عليها لتنفيذ خطة التنمية الخمسية (١٩٨٩_١٩٩٤) وقيمتها (٣,٢) مليار دولار^(٧٢).

اما على المستوى السياسي والدبلوماسي فتم إعادة علاقاتها مع بريطانيا وتطبيع علاقاتها مع دول المجموعة الأوربية وكذلك رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها هذه الدول على إيران و التي قطعت علاقاتها مع إيران في آذار/مارس ١٩٨٩م بسبب قضية الروائي سلمان رشدي^(٧٣). و وقع الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في يوم ٢٧ تموز/يوليو ١٩٩١ ، عفواً عن أنيس النقاش وأربعة من المسجونين معه والذي اطلق سراحهم فيما بعد ^(٧٤)، و توصل الطرفان إلى اتفاق نهائي حول الخلاف المالي بخصوص الاستثمارات الإيرانية في مشروع يوروديف الفرنسي لتخصيب اليورانيوم ^(٧٥). وبذلك انتهت أزمة الرهائن الغربيين في لبنان التي كانت احد أدوات السياسة الخارجية التي استخدمتها إيران في علاقتها مع الغرب

الخاتمة

بعد إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، صيغت المبادئ الرئيسة لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية ، وكانت سياسة خطف الرعايا الغربيين والإفراج عنهم إحدى الأساليب التي استخدمتها إيران لتحقيق مصالحها ، لكن هذه السياسة أثرت بشكل كبير في علاقات إيران مع الدول الغربية وخاصة



مع الولايات المتحدة التي أدت الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران إلى الآن ، فاحتلال السفارة الأمريكية في طهران الى الان مازالت تبعاته في العلاقات بين الجانبين فعلى سبيل المثال حينما تولى محمود احمدي نجاد الرئاسة في إيران (٢٠٠٥-٢٠١٣) اتهم من قبل السلطات الأمريكية انه احد المشاركين في عملية خطف الرهائن ، وفي تطور متصاعد لهذا الملف رفضت السلطات الأمريكية في ١٢/٤/٢٠١٤ بإعطاء تأشيرة دخول للسفير الإيراني الجديد حامد أبو طالبى إلى الأمم المتحدة التي مقرها نيويورك ، وذلك لاتهامه بأنه احد المشاركين بعملية احتجاز الرهائن ، وفي هذا المنحى يشكل الماضي عقبة اكبر من الحاضر في مسار العلاقات الإيرانية الأمريكية.

كان لملف الرهائن سواء في طهران او لبنان تأثير في علاقات إيران مع دول الاتحاد الأوروبي ، حيث دفعت أزمات الرهائن الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ بعض التدابير، مثل تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في المادة ١١٣ والمادة ٢٢٣ من معاهدة روما و سحب السفراء من طهران. باستثناء ألمانيا الغربية التي أبقت على علاقاتها مع إيران ونتيجة لذلك زادت ألمانيا حصتها في السوق الإيرانية من ٢١,٩ % إلى ٢٦,٢ % بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٧. أما بريطانيا فكانت علاقاتها مع إيران أكثر اضطرابا حيث أغلقت السفارة البريطانية في طهران لمدة ثمانية سنوات خلال عقد الثمانينات ، إلا ان السبب الفعلي لقطع العلاقات كانت فتوة الخميني بحق الروائي البريطاني سلمان رشدي . في حين قطعت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وإيران بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨.

ومع وفاة مرشد الثورة الإيرانية الخميني وتولي هاشمي رفسنجاني رئاسة إيران بين (١٩٨٩-١٩٩٧) دخلت العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة مطلع التسعينيات بعد إنهاء ملف الرهائن ، لاسيما العلاقات مع فرنسا وبريطانيا ، اذ أصبحت إيران سوقا للبضائع البريطانية والفرنسية .



الهوامش والمصادر

-
- (1) Betty Glad, " Personality, Political and Group Process Variables in Foreign Policy Decision-Making: Jimmy Carter's Handling of the Iranian Hostage " International Political Science Review, Vol.10, No. 1, Case Studies in Psycho politics, (Jan., 1989), P.36-37.



- (2) Pollack Kenneth, *The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America* (New York: Random House, 2004), p34.
- (3) Congressional Research Service, 'The Iran Hostage Crisis: A Chronology of Daily Developments. Prepared for House Committee on Foreign Affairs, Library of Congress. (Washington- 1981) 34-35.
- (4) Glad , Op. Cit., P.38.
- (٥) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت - ٢٠٠١)، ص ٢٣٨.
- (6) Congressional Research Service, Op. Cit., p 36.
- (7) H.H. Saunders, "Diplomacy and Pressure, November 1979-May 1980." In P.H. Kreisberg (ed.), *American Hostages in Iran: The Conduct of a Crisis*, Yale University Press., (New Haven 1985), P.72.
- (٨) فريد زهران، التقرير الإيراني إيران والثورة بين العرب والعالم، مركز المحروسة (القاهرة - ٢٠٠٩)، ص ٣٠٨.
- (9) Saunders, Op . Cit. , P.136.
- (10) Congressional Research Service ,Op. Cit., 36.
- (11) Ibid., p. 38-39.
- (12) Michael J . Matheson and Jeffrey D . Kovar , *Before The Iran – United States Claims Tribunal The Hague The Netherlands ,* (USA-1996),P.2-5.
- (13) Congressional Research Service ,Op. Cit., p. 38-39.
- (14) William M. Steele , *The Iranian Hostage Rescue Mission A Case Study, The National War College National Defense University Strategic Study,*(USA-984),P.12.
- (15) Congressional Research Service ,Op. Cit., p. 50.
- (١٦) عبدالله الاشعل، "اتفاقية الرهائن والعلاقات الأمريكية الجزائرية"، مجلة السياسة الدولية العدد ٦٦ (القاهرة - نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص ٢٣.



-
- (17) Steele, Op. Cit., p.12.
- (18) Glad , Op. Cit., P.39.
- (19) Steele , Op. Cit., p. 25-28.
- (20) Tyler Q. Houlton, " The Impact of the 1979 hostage Crisis in Iran on the U.S. Presidential election of 1980" ,Georgetown University ,(Washington , -2011),p.56.
- (21) Ibid .,p.57.
- (22) Mark Bowden, Guests of the Ayatollah: The First Battle in America's War with Militant Islam , Grove Press (New York - 2006),p.498.
- (23) James Bancroft, " Hofstra University Historical Account," The Hostage Rescue Attempt in Iran , April 24, 25, 1980, <http://rescueattempt.tripod.com/id12.html> [accessed March 8, 2011].
- (24) Houlton, Op. Cit., P.60; Glad , Op. Cit., P.60.
- (٢٥) صحيفة الشروق (الجزائرية) العدد الصادر في ٢٩/٩/٢٠١٠.
- (٢٦) الأشعل ، المصدر السابق ، ص ٢٤.
- (27) Vahid Garousi , Iranians in Canada: A Statistical Analysis Department of Systems and Computer Engineering, Carleton University, Ottawa, Ontario, Canada
- (٢٨) صحيفة الحياة (اللندنية) العدد الصادر في ٢٩/١١/٢٠١١ .
- (٢٩) يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع العربي المعاصر، مكتبة دار العروبة، (الكويت - ١٩٨٩)، ص ٨٥.
- (٣٠) احمد خالدي و حسين ج اغا ، سوريا وايران : تنافس وتعاون ، ترجمة عدنان حسين ، دار الكنوز الأدبية، (بيروت-١٩٩٧) ، ص ٣٨.
- (31) A. Nizar Hamzeh , " Lebanon's Hizbullah : From Islamic Revolution to Parliamentary Accommodation" , Third World Quarterly, Vol. 14, No. 2 (1993), p. 322.



(٣٢) تكون حزب الله تحت إشراف الحرس الثوري الإيراني من دمج حركة أمل الإسلامية المنشقة من حركة أمل ، واللجان المساندة للثورة الإسلامية التي كونها شيعة جنوب لبنان، وحزب الدعوة تنظيم لبنان ، وبعض الشخصيات المستقلة ، للمزيد ينظر: مسعود أسد الله ، الإسلاميون في مجتمع تعددي : حزب الله في لبنان نموذجا ، ترجمة دلال عباس ، الدار العربية للعلوم ، مركز الاستشارات والبحوث لحزب الله ، (بيروت-٢٠٠٤)، ص ١١٢-١٢٧ .

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٨ - ٢٦٠ .

(34) Magnus Ranstorp , Hizb'Allah in Lebanon , St. Martin's Press ,(New York -1997).pp.184-185.

(٣٥) اسد الله ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٢٦٣ .

(٣٧) زهران ، المصدر ، السابق ، ص ٣١٦ .

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٣١٧ .

(39) Christopher Hemmer , "Historical Analogies and the Definition of Interests: The Iranian Hostage Crisis and Ronald Reagan's Policy toward the Hostages in Lebanon", Political Psychology, Vol. 20, No. 2 (Jun., 1999), p274.

(40) Peter Kornbluh , " The Iran-Contra Scandal: A Postmortem " World Policy Journal, Vol. 5, No. 1 (Winter, 1987/1988), p. 131.

(41) Lawrence E. Walsh , " Final Report Of The Independent Counsel For Iran / Contra Matters "Volume I: Investigations and Prosecutions INDEPENDENT COUNSEL(Washington-1993).

(42) Hemmer , Op. Cit, p279.

(43) Sara Robertson , " Chronology 1986", Foreign Affairs, Vol. 65, No. 3, Council on Foreign Relations(-1986).p.77.

(44) Hemmer , Op. Cit, p p.280-284.



(٤٥) أسد الله ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦.

(46) Robertson, Op. Cit, p.658.

(47) Walsh , Op. Cit, p.321.

(٤٨) أسد الله ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤.

(٤٩) فنست هوزيل، في سر الرؤساء، ترجمة المركز اللبناني للأبحاث

والاستشارات، (بيروت-٢٠١١)، ص ١٢٥.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٥١) أنيس النقاش هو لبناني من أنصار الخميني، قام في تموز/يوليو ١٩٨٠

بالتعاون مع أربعة آخرين بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء الإيراني الأسبق في

عهد الشاه شهبور بختيار في منفاه الفرنسي، وقد قبض عليهم في العام

١٩٨٢ وحكموا بأحكام طويلة.

(٥٢) هوزيل ، المصدر السابق ، ص ١٢٥.

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٦.

(٥٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٠.

(٥٥) المصدر نفسه ص ١٣٠.

(٥٦) وضاح شرارة ، دولة حزب الله : لبنان مجتمعاً إسلامياً: دار النهار ط٣ (بيروت-

١٩٩٨)، ص ٣٧٥.

(٥٧) هوزيل ، المصدر السابق، ص ١٣٦.

(59) Ranstorp , Op. Cit.,pp.96-98.

(٥٩) هوزيل ، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(61) Aylin Unever Noi , Iran's Nuclear Programme : The EU
Approach to Iran in Comparison to the US' Approach
،pp.



(٦٢) محسن ميلاني ، سياسة ايران في الخليج: من المثالية والمواجهة إلى البراجماتية والاعتدال ، في، جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاستقرار ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٢، (ابوظبي- ١٩٩٨)، ص١٢٨.

(٦٣) صادق سبحاني ، " عشرون عاما على انتخابات رئاسة الجمهورية " ، مجلة مختارات إيرانية العدد (١١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة- ٢٠٠١)، ص ١٢.

(٦٤) اسم مشتق من اللفظ اليوناني (براغما) ومعناه العمل، وهي مذهب (فلسفي- سياسي) يعد نجاح العمل المعيار الوحيد للحقيقة، فالسياسي البراغماتي يدعي دائما بأنه يتصرف ويعمل من خلال استخلاص النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره ، وهو لا يتخذ قراره بوحى من فكرة مسبقة أو أيولوجية سياسية محددة ، وانما من خلال النتيجة المتوقعة للعمل. للمزيد ينظر جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج ١ ، دار الكتاب اللبناني ،(بيروت -١٩٨٢)، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٦٥) ويلفريد بوختا ، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، (بغداد -بيروت ٢٠٠٦)، ص٣٤-٣٥.

(٦٦) عن الاقتصاد الإيراني المتدهور نتيجة الحرب العراقية الإيرانية والسياسة التي اتبعها رفسنجاني لإعادة بناء الاقتصاد الايراني ينظر: ميلاني، المصدر السابق، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(67) Augustus Richard Norton, " Lebanon after Ta'if: Is the Civil War over ? " Middle East Journal, Vol. 45, No. 3 Middle East Institute, (Washington- Summer, 1991).p. 471.

(68) Ranstorp, , Op. Cit., p.126.

(69) Ibid ., p.127.

(٧٠) مسعد ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣.



(٧١) هوزيل ، المصدر السابق، ص ١٤٢ .

(٧٢) يحيى حلمي رجب ، "امن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية "،
مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢٠٢)، (بيروت -
١٩٩٥)، ص ٣٢٧ .

(٧٣) سلمان رشدي روائي بريطاني من أصل هندي صاحب رواية آيات شيطانية
التي فازت بجائزة نوبل للأدب والتي على أثرها أهدر دمه مرشد الثورة الإيرانية
الخميني .

(74) Aylin Unever Noi , Op., Cit.,p85.

(75) Ziba Moshaver, "Revolution, Theocratic Leadership and
Iran's Foreign Policy: Implications for Iran-EU
Relations " , Middle East Foreign Policies, Vol. 3, No. 2,(
Winter 2003), p. 293.